

أزمة الكهرباء «تابع»...

«من المسؤول»؟!...

ربما لم يعد في جعبة قواميس اللغة كلمات جديدة توظف في دراسة ملف الكهرباء، ومتابعة جديدة، وملاحقة ذبول نتائجه على رقاب العباد، وربما لم يعد في جعبة المهتمين بمشكلة الكهرباء، سياسيين كانوا ام اقتصاديين، أم أي كائن بشري من خلق الله في جمهورية «أفلاطون» عفوًا «جمهورية لبنان»، لم يعد في ملف كل هؤلاء أي فسحة أمل، أو أي فرصة لحل هذه الازمة التي تستحق وجدارة، وبدون أي منافسة اقليمية أو دولية، دخول «موسوعة غينيس» من باب «الازمة الاكبر في تاريخ البشرية» ومع كل ذلك سنستمر في رفع الصوت على قاعدة «لا يموت حق وراءه مطالب»، وسنستمر في متابعة ملف الكهرباء بكل موضوعية، واستنادًا الى حقائق ومعطيات واقعية.



اولاً مسؤولية الدولة.

حتى لو ادعينا اننا نمتلك الذكاء الخارق فاننا لن نستطيع ان نفهم كيف ان الدولة ما تزال تبرر عجزها عن حل مشكلة الكهرباء التي تتوالى فصولاً منذ سنوات وسنوات، اين منها فصول المسلسلات التركية، وحتى لو نعتنا الدولة بالغباء القياسي فهي لن تستطيع اقناعنا انها وعبر سيل من الحكومات المتلاحقة، والوزراء المختصين بشؤون وشجون الكهرباء، غير قادرة على وقف نزيف الكهرباء، تبريرات حكومية من هنا، واتهامات متبادلة من هناك، والظلمة تزحف وتجتاح بيوتنا وقلوبنا وجيوبنا، ولا يبقى امامنا الا ان نوجه اصابع الاتهام لكل المسؤولين، ونضع بين ايديهم التساؤلات الآتية:

١- اذا كان الجميع في الوطن يسلم ان الحل هو في زيادة الانتاج، فلماذا لم تسع الدولة الى انشاء معامل توليد جديدة للكهرباء على الفيول او الغاز او الطاقة الشمسية او الهوائية، لا فرق ولنا في العراق الذي يسعى للخروج من حرب مدمرة على انشاء مثل هذه المعامل في سنة واحدة خير مثال والمملكة العربية السعودية التي اعلنت انها ستنشئ محطة توليد كهربائية بقوة ٣٠٠٠ ميغاواط بسبب زيادة الطلب على الكهرباء. اما ولبنان وعلى مدى اكثر من ١٠ سنوات فلم يستطع ان ينشئ محطة توليد كهربائية بقوة ١٠٠٠ ميغاواط.

٢- تدعي الدولة ان احد اسباب ازمة الكهرباء هو التعرفة التي لا تحقق التوازن في ارقام الفاتورة الكهربائية، ما يعكس عجزاً سنوياً يقدر وبعتراف المسؤولين الحاليين المختصين بملياري دولار سنوياً والمفارقة في هذا الموضوع ان الدولة التي تدعي حرصها على «جبية المواطن» فلا تبدل في ارقام التعرفة، تعتمد شهرياً الى وضع تعرفة قاتلة للمولدات الكهربائية، وكأنها ترفض جلداهم برفع التعرفة الكهربائية والرسمية فعمدت الى اعدامهم شنقاً حتى الموت بجبال فاتورة المولدات.

٣- والاكثر غرابة ان الدولة تعاقبت مع شركتين تركيتين لتوليد الكهرباء على مدى ثلاث سنوات وبكلفة عالية، في الوقت الذي ترفض فيه السماح لمستثمرين لبنانيين او غير لبنانيين بإنشاء معامل توليد كهرباء وبكلفة أقل، وتصبح بعد سنوات معدودة ملكاً للدولة، وعذر الدولة في الرفض هي قميص التعرفة الكهربائية العثمانية. نعم انه عذر اقبح من ذنب.

ثانياً مسؤولية بلدية زحلة - معلقة.

مهما تعددت التبريرات والحجج القانونية التي تحتفي بها البلدية للتفلت من مسؤولياتها في ملف الكهرباء، فهي السلطة المحلية المكلفة بتقديم كل الخدمات للمكلف الزحلي، وبحمايته من التعديات التي تقع عليه مادياً ومعنوياً. ما يستوجب طرح هذه التساؤلات:

١- لماذا امتنعت وتمتعت البلدية عن اصدار تعرفة الزامية للمولدات الكهربائية؟ واذا قدمت الاعذار التي تحتفي بها للإمتناع عن ممارسة هذه المسؤولية، فلماذا اصدرت في مراحل سابقة مثل هذه التعرفة، والتزم بها اصحاب المولدات؟ ولماذا يجاهر الكثير من رؤساء البلديات في لبنان بالحق في ادارة ملف فواتير المولدات في بلداتهم؟

٢- طالما اصحاب المولدات يرفضون الالتزام بقراراتها، لماذا لا تبادر بلدية زحلة - معلقة الى مد احياء زحلة بمولدات كهربائية تديرها مالياً وفتياً و ادارياً، تشبهاً بما فعله الكثير من البلديات في بلدات لبنانية، وبلدة سعدنايل شاهد حي على ذلك؟

٣- لماذا ترفض بلدية زحلة توظيف جزء من ماليتها، وهي في النهاية مالية المكلف الزحلي وهي بمعرفة كل الزحليين انها من اغنى البلديات في لبنان، وتستثمر اموالها في هذا القطاع، فتوفر بعضاً من الاعباء المالية عن كاهل مواطنيها، وتحقق في الوقت نفسه ارباحاً « لا تضر صحة البلدية»؟.

٤- لماذا تسمح البلدية لاصحاب المولدات باستباحة الاملاك العامة، من طرقات، وأرصعة، وأعمدة وأبنية دون أن تحاسب، او تعتمد على رفع التعديات، وقد شهدنا تجربة مماثلة منذ سنوات نفذت القوى الامنية قرار رفع التعديات؟

٥- لماذا يعفى (والامر ليس سرّاً) كل او بعض الموظفين، من دفع فاتورة المولدات الكهربائية؟...

ثالثاً مسؤولية اصحاب المولدات.

اولاً وقبل كل كلام من حق اصحاب المولدات علينا ان نقول كلمة حق « الله يرد عن موتيراتكن»، لان هؤلاء وبكل امانة وصدق قد رفعوا ظلم الدولة، ولان هؤلاء قد تعاملوا مع كل المشتركين بمولداتهم على قاعدة العرض والطلب التجارية، ولكن ومع اعترافنا بدورهم وخدماتهم فلا بد من التوقف على بعض الجوانب السلبية التي ترهق المواطن الزحلي مقارنة بأبناء الجوار والمناطق البقاعية:

يدعي احد اصحاب المولدات في زحلة، وفي مقابلة تلفزيونية، ان كلفة ال ٥ أمبير هي ٢٣٠.٠٠٠ ل ل عن شهر كانون الثاني الذي حددت ساعات القطع فيه ب ٤٥٠ ساعة، وعلى اساس ان كلفة ساعة الانارة في زحلة هي ٥٢٠ ليرة مقابل ٤٠٠ ليرة حددتها وزارة الطاقة، والتبرير العلمي الذي تقدم به هو موقع زحلة الجغرافي، والفارق في الضغط الجوي بين زحلة والساحل، وليسمح لنا السيد صاحب المولدات بهذه الاسئلة: